

## سامانتا باور تخضع في امتحانها الأول نصيرة حق تسعى إليه.. الباطل

عندما رشّحها الرئيس لمنصب الامم المتحدة. وما هي، في جلسة الاستماع التي شهدتها الشهر الفائت أمام الكونغرس من أجل تعيينها، أعلنت باور أنها «تتأى بنفسها عما قالته في عام 2002» واصفة جوامها حينها بـ «غير المترابط على سؤال افتراضي ما كان ينبغي أن أجيب عنه». تراجعت باور عن معتقداتها عند أول امتحان. ولكن «النأي بالنفس» لم يكن كافياً من أجل نيل رضا اللوبي الإسرائيلي في مجلس الشيوخ، وما هي تعلن في الجلسة ذاتها «سأدعم إسرائيل وأدافع عنها من دون كلل... فالولايات المتحدة لا تملك صديقاً في العالم أعظم من إسرائيل». أما إحدى أولويات جدول أعمال باور كسفيرة لدى الأمم المتحدة فهي «السعي لحجز مقعد لإسرائيل في مجلس الأمن» و«حمايتها بوجه معارضيتها في المنظمة الدولية». «نرى في الأمم المتحدة انحيازاً واضحاً وتهجمات على إسرائيل التي يجب أن تكون شرعيتها بعيدة عن أي جدل وأمنها بعيداً عن أي تشكيك»، قالت السفيرة الجديدة.

«كيف ستتعاملين مع الجهود الفلسطينية الساعية لنيل اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية خارج المفاوضات الرسمية؟» سئلت باور خلال الجلسة، وأجابت من دون تردد «على الولايات المتحدة أن تمنع تلك الجهود وتردع المحاولة الأحادية الجانب». صدق! نالت باور موافقة 87 نائباً مقابل 10، وما هي تخلف سوزان رايس كممثلة للولايات المتحدة في المنظمة الدولية. يذكر أن لباور أربعة كتب، نالت عن أحدها، «مشكلة جهنمية: أميركا وعصر الإبادة»، جائزة «بوليتزر»، وهو دراسة حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المجرز في العالم.

«إخفاق مجلس الأمن الدولي في الرد على المجرز في سوريا»، واصفة ذلك بـ «العار الذي سيحكم عليه التاريخ بقسوة». وفي مشوار باور المهني تُذكر دائماً سنة 2002 كمحطة مهمة في سيرتها الذاتية. لماذا؟ في تلك السنة تجاوزت باور خطأ أحمر في السياسة والإعلام الأميركيين وانتقدت إسرائيل ودعت إلى تدخل عسكري في الشرق الأوسط لوقف العنف وإيجاد حل للأزمة الفلسطينية. في مقابلة صحافية تلفزيونية، سال

### مع التدخل العسكري بحجة حقوق الإنسان وهم إسرائيل من دون كلل

المذيع باور في حال كنت مستشارة لرئيس الولايات المتحدة، بأي تركيبة كنت لتنصحه من أجل وقف المجرز هناك؟ أجابت باور: «... أرى أنه يجب علينا أن نوقف إرسال ملايين الدولارات لمساعدة الجيش الإسرائيلي واستثمار تلك الأموال في دولة فلسطينية جديدة، كما يجب إرسال قوة عسكرية ضخمة إلى هناك لضبط الوضع». عندما تسلم أوباما الحكم وعين باور في منصب استشاري في الإدارة، نبش معارضوه مقابلة باور تلك ونشروها للضغط عليه. ثم ذكروا بما قالته

### صباح ايوب

لسوء حظ سامانتا باور أننا نعيش في عصر الإنترنت حيث كل كلمة محفوظة. لحسن حظ منتقدي السياسات الأميركية الخارجية وانحيازها الأعمى إلى إسرائيل هناك فضيحة جلسة تعيين سامانتا باور سفيرة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة. باور (42 عاماً)، الناشطة السابقة في مجال حقوق الإنسان والمتخصصة في المجرز، اضطرت أخيراً إلى أن تتراجع علناً عن كل موقف سابق لها انتقدت فيه إسرائيل، لتضمن تصديق مجلس الشيوخ على تعيينها في منصبها الجديد.

الناشطة الأميركية من أصول إيرلندية، التي تحمل شهادة في الحقوق من جامعة «هارفرد»، بدأت مسيرتها المهنية بتغطية صحافية لحرب ساراييفو والبوسنة منتصف التسعينيات وشغلت منصباً استشارياً للرئيس باراك أوباما منذ كان باور مديرة «مكتب العلاقات المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان» في مجلس الأمن القومي، إلى أن رشّحها لمنصب الأمم المتحدة بداية العام الجاري.

يمكن تصنيف باور في خانة المتشددين في الدفاع عن حقوق الإنسان الذين يؤمنون بضرورة التدخل العسكري أحياناً لوقف المجرز. هكذا، يقول بعض المقربين من أوباما، أثرت آراؤها بشكل كبير في القرار الرئاسي بالتدخل عسكرياً في ليبيا.

إيمان باور بفكرة الحاجة إلى التدخل عسكرياً لغايات «إنسانية» بدأ منذ مواكبتها لحرب يوغوسلافيا السابقة والشيشان ورواندا وليبيا وصولاً إلى سوريا حيث انتقدت السفارة الجديدة



لمصر لمسؤول قطري منذ إطاحة مرسى، تضاف إليها زيارة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد على المستوى القضائي، حذت محكمة استئناف القاهرة جلسة 25 آب الجاري لبدء أولى جلسات محاكمة 6 متهمين من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، بينهم بديع، وذلك في قضية اتهمهم بارتكاب جرائم قتل والتحرير على قتل المتظاهرين.

متعلق باتخاذ الإجراءات الأمنية فقط، فيما أعلن مستشاره الإعلامي شريف شوقي أنه سيتم توجيه الدعوة إلى باقي الأحزاب التي لم تحضر الاجتماع الأول، ومنها الأحزاب الممثلة لتيار الإسلام السياسي، لحضور جلسة ثانية من الحوار. وفي إطار الزيارات الدولية للقاهرة، كانت الزيارة اللافتة التي بدأت أمس لوزير الخارجية القطري الجديد خالد بن محمد العطية، في أول زيارة

## سلامان: الحكومة لا تمثل الشعب البحريني

«اللعنف والإرهاب». وقالت وزارة الدولة لشؤون الاتصالات إنها حجت «عدداً من المواقع والمنتديات التي تحرض وتروج للنعف والأعمال الإرهابية»، من ضمنها مواقع لـ «منظمات وأحزاب صنفت دولياً ضمن المنظمات الإرهابية».

وفي سياق التنديد بالممارسات القمعية، أكدت جمعية الوفاق أن اعتقال ثلاثة إعلاميين بحرينيين خلال الأيام الأخيرة يُعد استمراراً لمنهجية النظام باستهداف حرية التعبير. وأشارت الجمعية إلى أن وضع الإعلاميين الثلاثة، وهم حسين حبيب وقاسم زين الدين ومحمد حسن صديف، لا يزال مجهولاً، ما يثير قلقاً على مصيرهم.

(الأخبار، أ ف ب)

جميع أبناء الشعب إلى التمرد، وردودها شعارات مناهضة للملك حمد بن عيسى آل خليفة، فيما سارعت قوات النظام إلى قمع المتظاهرين بالغازات السامة. وفي جزيرة سترة، نظم الأهالي تظاهرة تحت عنوان «متمردون ضد النظام» وطالبوا برحيل الملك.

من جهة أخرى، وفي حادث هو الثاني من نوعه خلال شهر، انفجرت سيارة مفخخة مساء السبت في حديقة في منطقة البديع شمال غرب المنامة من دون أن يؤدي الانفجار عن وقوع إصابات، كما أفادت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية (بنا) نقلاً عن الشرطة. كذلك حجت السلطات في البحرين مواقع ومنتديات قالت إنها تروج

على أنه «لا يجوز صياغة قانون يبيح التعدي على حق الحياة، فلا يحق قتل المتظاهرين أو استخدام القوة المفرطة لتفريقه؛ فالأصل أنه لا يجوز قمع المتظاهرين، وإن قرر قمعهم فلا يجوز الإفراط في قمعهم». ولفت إلى أنه «في الأزمان الغابرة كانت تلك القوانين لها قيمة، ولكننا نعيش في زمن الديمقراطية انهارت هذه القوانين ولا قيمة لها، فلقانون منع التظاهر في العاصمة سقط قبل صدوره ولا قيمة له».

وفي السياق، ذكر موقع «جمعية الوفاق» أن تظاهرة خرجت في العاصمة المنامة أمام مبنى وزارة الداخلية تحت شعار «كلنا متمردون» دعا المشاركون فيها

أكد الأمين العام لجمعية الوفاق البحرينية المعارضة، الشيخ علي سلمان أن الحكومة لا تمثل شعب البحرين، مندداً بسيطرة الأسرة الحاكمة على ثروات البلاد التي شهدت مختلف مناطقها تظاهرات استعداداً ليوم العصيان المدني الذي دعت إليه حركة «تمرد» في 14 آب المقبل، في وقت شددت فيه الحكومة من إجراءاتها وأغلقت مواقع قالت إنها تروج «للنعف والإرهاب».

ورأى سلمان أن القوانين المتشددة لم تمنع سقوط الأنظمة الدكتاتورية، مشيراً إلى أنها لن توقف حراك الشعوب. وأوضح، حسب موقع «الوفاق»، أن «القانون يتبع الإرادة الشعبية»، مشدداً

### ما قل ودل

أعلن ألفا عمر كوناري، رئيس مالي السابق ورئيس وفد حكما أفريقيا الذي أنهى زيارته للقاهرة أمس، أن تقرير لجنته سيقدّم للمفوضية بعد كل المعلومات التي جمعتها خلال الأسبوع الذي قضته في مصر. وقال إن اللجنة التقت كافة الأطراف



باستثناء شيخ الأزهر ويايا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية بسبب عدم وجودهما في القاهرة خلال فترة الزيارة، مؤكداً أن الاجتماعات اتسمت بالحرية المطلقة.

ونفى أن يكون قد قارن بين الرئيس المعزول والزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا، وقال: «هذا لم يحدث ولكن ما حدث أن هذا الربط قام به أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين خلال لقائنا معهم».

(أ ف ب)

### تقرير

## حكومة جديدة للكويت تؤدي اليمين الدستورية



والعمل لتحقيق الانجازات المنشودة وتكريس دولة القانون والمؤسسات والتطبيق الحازم للقانون على الجميع». من جانبه، تعهد رئيس الحكومة الشيخ جابر الصباح «بتحمل المسؤولية والدور الوطني الذي يقع على عاتق المجلس وحجم الأمانة التي حملها المجلس»، مشيراً إلى «مد يد التعاون مع الشعب وأعضاء مجلس الأمة لبدء صفحة جديدة تسودها روح التعامل والتكامل وإرادة العمل المشترك».

وتكتمل السلطان التنفيذية والتشريعية في الجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي الـ 15، المقررة غداً الثلاثاء، ليؤدي الوزراء والنواب القسم أمام مجلس الأمة. (الأخبار، أ ف ب، رويترز)

الحاكم السابق للمصرف المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح الذي استقال من منصبه العام الماضي احتجاجاً على التوسع الكبير في الإنفاق العام. وعين وزير المال السابق مصطفى الشمالي وزيراً للنفط، واحتفظ وزراء التجارة والتنمية، والشؤون الاجتماعية والعمل، والتعليم والشؤون الإسلامية بحقائبهم. وفي كلمة ألقاها أمام مجلس الوزراء الجديد، أشاد أمير الكويت بالجهود التي بذلها رئيس الوزراء في تشكيل الحكومة واختيار أعضائها. وقدر الشيخ الصباح «تحمل الوزراء الجدد للأعباء الوزارية في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت»، وأضاف أن هناك «ثقة كبيرة بأعضاء المجلس في دفع عجلة التنمية

أدت الحكومة الكويتية الجديدة اليمين الدستورية أمس أمام أمير الدولة الشيخ صباح الصباح (الصورة)، بحضور ولي العهد الشيخ نواف الصباح ورئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الصباح. وضمت الحكومة الجديدة 16 عضواً. وإضافة إلى رئيس الوزراء الشيخ جابر، ينتمي ستة وزراء إلى أسرة آل الصباح مقارنة بخمسة في الحكومة السابقة. وسيطر أعضاء الأسرة الحاكمة على حقائب رئيسية مثل الدفاع التي أسندت إلى رئيس الأركان خالد الصباح، والداخلية التي أسندت إلى أحمد الصباح، والخارجية إلى الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، إضافة إلى المال والإعلام والصحة. وأسندت حقيبة المال إلى